

الدكتور احمد جابر

إن جوهر المشكلة في لبنان يكمن في النظام السياسي الذي لم يعد يوحي الثقة في بناء لبنان معافى اقتصادياً، مالياً، اجتماعياً ونقدياً. هذا النظام الجمهوري الديمقراطي التوافقي الطائفي لم يعد يصلح لتأمين ديمومة لبنان واستمراره. نظام نشأ على أساس توزيع السلطة السياسية بين الطوائف والمذاهب على قاعدة ستة وستة مكرر، ولم يأخذ في الاعتبار الكفاءة معياراً للحكم والادارة. نظام سياسي أطاح العدالة الاجتماعية وغلب طائفة على أخرى، وفاضل بين المناطق، وضرب مفهوم الإنماء المتوازن، واعطى افضلية لقطاع الخدمات على حساب باقي القطاعات المنتجة حتى أصبح شكل النمو غير متوازن. هو نظام سياسي غير مستقر يعاني العجز الديمقراطي. فعند كل استحقات دستوري تتحول الديمقراطية التوافقية الى ديموقراطية نزاعية والوفاق الى نفاق والانتقال من القاعدة الى الإستثناء حمايةً للمواقع الطائفية والمذهبية والمصالح الخاصة. سلوك سلطته غالبية الطبقة السياسية التي تعاقبت على الحكم في البلاد.

لقد شكّل اتفاق الطائف تحولاً استراتيجياً في الحياة السياسية في لبنان. هو في جوهره أنهى حالة الحرب وطرح العدالة الاجتماعية كمنطلق لبناء الدولة المستقرة، مشدداً على الإنماء المتوازن على صعيد المناطق، والنمو المتوازن على صعيد القطاعات الاقتصادية، وصبّ باتجاه قانون الإنتخابات كمنطلق للإصلاح السياسي على اساس لبنان دائرة انتخابية واحدة مما يساهم في الإنصهار الوطني والتعايش بين اللبنانيين. لكن مسار الأداء انفصل عن المبادئ التي ارتكز عليها اتفاق الطائف وأصبحت وثيقة الوفاق الوطني في مهبط رياح السياسة اللبنانية محكومة بالمصالح والحسابات الضيقة، تفاذتها الحكومات المتعاقبة حتى وصلنا الى هذا المستوى المتردي على كل المستويات.

إن لغياب الإرادة السياسية والإدارة الفعالة الدور البارز في تفاقم الازمات، فقد تحطمت الخطط والبرامج التنموية على صخور الخلافات السياسية والمناكفات والمحاصصات والنكد السياسي مما أعاق مسيرة النمو الاقتصادي، فضلاً عن سوء الادارة وفشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الحكم وإدارة الموارد المتاحة سواء الموارد البشرية، المادية، الطبيعية والمالية في البلاد.

لقد ضربت مطرقة العقوبات الاميركية المفروضة على لبنان بنية الاقتصاد اللبناني، وقيدت عمل الجهاز المصرفي، وفرضت قيوداً على حرية تنقل الرساميل، وأفحمت المصارف في تعثر وأزمة سيولة منعت المودعين من الحصول على ودائعهم، مما ادى الى فقدان الثقة بالمصارف وضرب المدماك الأساسي للإقتصاد اللبناني. والسؤال المطروح اليوم وكل يوم: ماذا بعد؟

ماذا بعد الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي يعاني منه لبنان؟

ماذا بعد أزمة الرغيف، وتآكل القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع الاسعار الجنوني والتضخم المالي، وأزمة الفيول وانقطاع التيار الكهربائي؟

ماذا بعد أزمة الحكم بين أرباب الطبقة السياسية، وأزمة الثقة بالدولة والحكومات المتعاقبة؟

ماذا بعد أزمة المصارف والودائع، وانعدام ثقة المودعين بالمصارف، و"الهيركات" المقنّع؟

ماذا بعد أزمة النموذج الاقتصادي المتبع والقائم على ؟

ماذا بعد أزمة المالية العامة والعجز المتراكم فيها، وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وارتفاع معدل البطالة وأعداد المهاجرين؟

ماذا بعد انهيار سعر صرف العملة الوطنية وانعدام الثقة ب؟

ماذا بعد العقوبات الاميركية المفروضة على لبنان، ترسيم الحدود البحرية والبرية، صفقة القرن، ، وانفجار المرفأ؟

ماذا بعد انهيار الدولة بكيانها ومكوناتها ومكوناتها؟

بعد كل ذلك تسيطر أزمة وجود تهدد كيان الدولة في ظل خلافات عبثية تمنع تأليف حكومة ووضع لبنان على سكة الإصلاح والتعافي.

منطلقات للخروج من الازمات التي يتخبط بها لبنان:

- واقع الحال، نحن أمام مجموعة ازمات متلاحقة، متشابكة، مترابطة ومتلازمة تحتاج الى سياسات وإجراءات متعددة ذات أبعاد اجتماعية، ولعل العودة الى الاقتصاد الكينزي الذي يعزز الطلب على الاستهلاك يشكل المنطلق الاساسي لمواجهة تلك الازمات.

- ان النموذج الاقتصادي المتبع والقائم على الاقتصاد الريعي الذي اهتم بقطاع الخدمات واهمل باقي القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة، ساهم في تردي الوضع الاقتصادي وكذلك تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة الفجوة الكبيرة بين الإستيراد والصادرات، وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات وتراجع احتياط العملات الصعبة. لذا لا بد من إصلاح النموذج الاقتصادي، والتحول من الريعي الى الانتاجي، ومن النمو المرّضي غير المتوازن الى النمو المتوازن الداعم لكل القطاعات الاقتصادية، نموذج اقتصادي يحفز النمو عبر دعم القطاعات الانتاجية ويعزز القدرة التنافسية ويساهم في زيادة الانتاجية ويخلق فرص عمل جديدة ويحمي الفرص القائمة ويحد من هجرة الادمغة ويقلل معدلات الفقر.

- إستعادة هيبة الدولة وبناء دولة القانون والمؤسسات.

- وضع خطة واضحة المعالم والاهداف تحمل في طياتها خطوات اصلاحية مدعومة من كل القوى السياسية والمجلس النيابي لإقرار قوانين إصلاحية.

- التوافق على حجم المشكلة وتحديد، وتوحيد، الخسائر المالية التي مُني بها لبنان.

- استعادة ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها، عبر تحديث القوانين وتطبيقها.

- منع تهريب الدولار الى الخارج، واستعادة الأموال المهربة والمنهوبة والحد من الأموال الموهوبة.

- محاربة الاحتكار، وتطبيق قانون المنافسة، تفعيلاً للأسواق التجارية وحماية للمستهلك.

- الحد من التحويلات المالية الى الخارج.

- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي منعاً لانهييار الامن الاجتماعي وتالياً الاستقرار الامني والسياسي في البلاد.

- إستعادة ثقة المودعين بالمصارف، والمحافظة على السرية المصرفية لكون الجهاز المصرفي يشكل ضرورة ودعامة اساسية للتعافي والنهوض الاقتصادي، وذلك عبر دمج المصارف وزيادة رأس مالها والإفراج عن الودائع لكي يستعيد المصرف دوره في تفعيل الحياة الاقتصادية لكونه الجسر الذي يربط بين الإدخار والاستثمار، كما ان تعافي المصارف ضرورة لسلامة العملة الوطنية ومثانتها، ففوة النقد هي من سلامة القطاع المصرفي.

- وضع سقف انحداري للعجز في الموازنة العامة.

- تمحور السياسة المالية والسياسة النقدية (تخفيض في كل من الضرائب والفوائد) حول تشجيع مختلف القطاعات الانتاجية لاكتساب قدرات تنافسية للإنتاج الوطني.

- إعادة النظر في حجم الاستيراد ونوعه وتعزيز الصادرات، بهدف تقليص العجز في الميزان التجاري.

أخيراً وليس آخراً، على القوى السياسية ان تعي ان الحل في لبنان جوهره سياسي ويتطلب مرونة في السياسة للوصول الى حلحلة في الاقتصاد، فالأزمات المتلاحقة، على رغم استفحالها، إلا انه يمكن السيطرة عليها بإدارة فعالة فيما لو وُجدت الإرادة السياسية والتوافق الداخلي، فلا يمكن ان نواجه الخارج بعقوباته الاقتصادية والمالية بانقسام داخلي يتجسد بخلاف بين الأصدقاء السياسيين، وما أحوجنا الى التفهم للوصول الى تفاهات وطنية تتجسد بتأليف حكومة جديدة، مما يعكس واقعاً إيجابياً على كل الصعد، لا سيما على الصعيد النقدي وسعر صرف الليرة. نحن ندرك ان كل ازمة تولد تُخلق معها في الوقت نفسه فرصة وهي متاحة امامنا للخروج من النفق المظلم. لذا علينا تداركها والإسراع في التأليف وتشغيل المحركات الإصلاحية، وإلا فلبنان الى دائرة الخطر الوجودي.

باحث في الإقتصاد السياسي

أستاذ في الجامعة اللبنانية

رئيس المركز الإقتصادي والإجتماعي للدراسات الإستراتيجية

الكلمات الدالة